مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: إشكالية تداول السلطة في مصر مرحلة حكم محمد مرسي (2012 - 2013)
اسم الكاتب: شهد سليم فزع، أ.م.د. ناصر زين العابدين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7820
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 23:59 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/ 10.25130/tjfps.v4i30.85

TJFPS

ISSUE 30

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science SINCE 2014

إشكالية تداول السلطة في مصر مرحلة حكم محمد مرسي (2012- 2013)

"The problem of the transfer of power in Egypt during the rule of Muhammad Morsi (2012-2013)"

Shahad Salem Fazaa [a]
Nasser Zane El Abidine [a]
[a] University of Tikrit/ College of Political Science

الباحثة: شهد سليم فزع [a] *
ا.م.د ناصر زين العابدين [a]
جامعة تكريت/ كلية العلوم السياسية [a]

Article info.

Article history:
- Received: 28\8\2022
- Accepted: 10\10\2022
- Available online: 31\12\2022

Keywords:
- Devolution of power
- Muslim Brotherhood
- The military establishment in Egypt

©2022 Tikrit University \ College of Political Science. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract:-The research focused on the problem that most Arab political systems suffer from as a result of the absence of the process of devolution of power, especially at the level of the head of state, which has a negative impact on the lives of individuals, and Egypt was chosen as one of the Arab countries that suffered from the process of devolution of power, especially after the events In 2011, former President (Hosni Mubarak) stepped down from power, and his transition to President (Muhammad Morsi) in 2012, which witnessed the one-year period of his rule that Egypt returned in all political, economic and social fields, in addition to that controlling all the levers of power, and they confiscated rights And freedoms and the betrayal of institutions, which led to more chaos and societal division, which ended with the protests that took place against the President (Mohamed Morsi) and with the intervention of the military establishment and his removal from office on July 3, 2013.

* **Corresponding Author** :Shahad Salem Fazaa & Nasser Zane El Abidine, **E-Mail:** Shahdsaleem123@gmail.com , naser.zainulabdeen@tu.edu.iq **Tel:xxx , Affiliation**: Tikrit University/ College of Political Science.

معلومات البحث:

تواريخ البحث:
الاستلام: 28\8\2022
القبول:10\10\2022
النشر :31\12\2022

الكلمات المفتاحية:
- تداول السلطة
-الاخوان المسلمين
-المؤسسة العسكرية في مصر

الخلاصة: ركز البحث على الاشكالية التي تعانيها اغلب النظم السياسية العربية من جراء غياب عملية التداول على السلطة، وخاصة على مستوى رئيس الدولة، والتي يكون لها تأثير سلباً في حياة الافراد، وتم اختيار مصر كأحد الدول العربية التي عانت من عملية التداول على السلطة، خاصة بعد احداث عام 2011، وتنحي الرئيس السابق "حسني مبارك" عن الحكم، وانتقاله الى الرئيس "محمد مرسي" عام 2012، التي شهدت فترة العام من حكمه تراجع مصر في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن ذلك السيطرة على جميع مقاليد السلطة، وقاموا بمصادرة الحقوق والحريات واخونة المؤسسات، مما ادى الى مزيد من الفوضى والانقسام المجتمعي انتهى بالاحتجاجات التي خرجت ضد الرئيس "محمد مرسي" وبتدخل المؤسسة العسكرية وعزله عن منصبه في 3 تموز 2013 .

المقدمة

بعد نجاح جماعة الاخوان المسلمين في مصر واستلام السلطة عام 2012، وتحولها من جماعة محظورة الى جماعة حاكمة، في بلد تسوده التوجهات العلمانية على الاغلب، الا ان ذلك لم يدم اكثر من عام، بسبب سيطرة الجماعة على السلطة التشريعية والتنفيذية واعتبارها المصدر الوحيد للسلطة، واخونة الدولة وفرض سيطرتها على اجهزة الدولة السيادية من الرئاسة والبرلمان والقضاء والجيش، وتحولت سياستها الى عداء مع زملاء الميدان ورفقاء ثورة 25 كانون الثاني 2011، واصبحت ممارسات الاستعلاء هي السائدة، مما ادى الى انطلاق مد جماهيري قاده الشباب الثوري والقوى المناهضة لجماعة الاخوان، الى انتفاضة شعبية يوم 30 حزيران 2013 ضد حكم الاخوان واسقاطه بعد عام واحد من الحكم، وانتهت مسيرتهم من جماعة حاكمة الى جماعة ارهابية في مصر .

إشكالية البحث: بعد نجاح الاخوان المسلين في الوصول الى السلطة، الا انهم لم يتمكنوا من البقاء فيها وهذا ما يقودنا الى اشكالية مهمه، هل الاخوان المسلمين اخطأوا في ممارسة السلطة في مصر؟ ام ان هناك تحديات

كانت تقف وراء اقصائهم؟ وهل بقاءهم سيعمل على تحقيق الامن والاستقرار؟ ام رحيلهم سيحقق الامن والاستقرار؟.

فرضية البحث: تنطلق من ان تجربة صعود الاخوان المسلمين الى السلطة في مصر كانت تسير بخط الشروع، الا ان اسلوب ادارتها للسلطة لم تكن ناجحة بالقدر الذي يؤهلهم للاستمرارية في السلطة وهذا الاخفاق شكل نهاية سريعة لحكمهم.

منهجية البحث: من اجل الاحاطة بالموضوع تم استخدام التحليل النظمي لدراسة البحث، والمنهج الوصفي في وصف الاحداث والوقائع السياسية والوصول الى رؤية واضحة في موضوع البحث.

هيكلية البحث: استجابة لموضوع البحث، سيتم تقسيمه الى ثلاثة مطالب فضلاً عن المقدمة والخاتمة حيث تناول المطلب الاول مفهوم التداول السلطة، والمطلب الثاني تناول اخفاقات حكم جماعة الاخوان المسلمين بعد استلام السلطة في مصر، اما المطلب الثالث يوضح نهاية حكم الاخوان المسلمين في 30 حزيران2013.

المطلب الاول: مفهوم تداول السلطة

ان فكرة ومبدأ تداول السلطة لم يكن معروفاً من قبل تطور الفكر السياسي والتعامل مع الدستور والقانون، وكان التداول يتم على مر التاريخ بطريقة الحرب او القتل والتخلص من الحاكم. ويقصد بتداول السلطة وجود آليات لانتقال المنصب السياسي الى اخر سواء كان شاغل المنصب رئيساً للجمهورية في الانظمة الرئاسية ام رئيساً للوزراء في الانظمة النيابية. وقد شاع هذا المصطلح في الفقه الليبرالي الغربي باعتباره احد معايير وجود نظام ديمقراطي، اما في الدول العربية فرغم الخبرة التاريخية بالصرعات على السلطة وظهور حركات سياسية معارضة، الا ان التراث العربي تميز بالسلبية الشديدة اتجاه قضية التداول على السلطة .[1]

ويقصد بالتداول على السلطة عبارة عن تناوب حزبين او تحالفين متعارضين على السلطة في ظل احترام النظام القائم من اجل تغيير الدور بين القوى السياسية الموجودة في المعارضة سلمياً، بالانتخابات او الاستفتاء

[1]– خيري عبد الرزاق جاسم، "جدلية العلاقة بين المعارضة السياسية وتداول السلطة"، المجلة الاكاديمية العراقية، العدد 6 (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية: جامعة بغداد، 2020)، ص5.

العام للوصول الى السلطة. وعليه فالتداول على السلطة هو عبارة عن مبدأ ديمقراطي واداة تخلق تناوباً في تطبيق منهج سياسي معين وفق مدة زمنية اثناء انتخابات دورية يشترط فيها احترام الكيان المؤسساتي القائم، فضلاً عن ذلك لكونه يأخذ تجسيداً واسعاً ويشمل كل السلطات المختلفة داخل الدولة فيكون على أكثر من مستوى ويأخذ عدة اشكال باعتباره اداة اساسية لتنظيم اللعبة السياسية .[1]

كما يقصد بالتداول على السلطة بأنه العملية التي تجري على وفق قواعد تضمن حق الاغلبية في تسلم المسؤولية عبر تنظيم انتخابات حرة نزيهة، ومن ثم فأن هذه العملية اول ما تطلبه بناء مؤسسات سياسية تمتاز بالقوة والثبات، وان تدار هذه المؤسسات من قبل اشخاص يمتازون بالكفاءة والخبرة وصلوا الى مراكزهم عبر التنافس الانتخابي.[2]

والتداول على السلطة له عدة مرادفات تؤدي نفس المعنى ومنها: (التعاقب، التناوب توزيع السلطة، المشاركة في السلطة، الخلافة السياسية، أو خلافة الحاكم او خلافة السلطة، تغيير السلطة، انتقال السلطة، تبادل السلطة او الحكم، استبدال الحكم، ممارسة وتولي السلطة، تجديد السلطة).[3]

ثانياً: أساليب التداول على السلطة:

ويعني اسلوب او طريقة ملء الفراغ في قمة الهرم السياسي، اي نقل السلطة، من شخص الى آخر، او من حزب الى اخر، ويوجد اسلوبين لنقل السلطة السياسية في التاريخ المعاصر هما، اسلوب التداول بالطرق السلمية، واسلوب التداول عن طريق العنف، ويترب على كل اسلوب من هذه الاساليب آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية[4]. ويمكن مناقشة هذه الاساليب على النحو التالي:

1- الاسلوب السلمي: ويتم تداول السلطة السياسية في نموذجين من نماذج النظام السياسي هما، النموذج الاول الحكم الوراثي (النظام الملكي) وهو من اقدم نماذج الخلافة، واكثرها انتشاراً واطولها امتداداً على مر

1- السنوسي احمد ايمن مجد الدين، "مبدأ التداول على السلطة في التشريعات الجزائرية"، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، 2016، ص12.

2- قاسم علوان سعيد، التحول الديمقراطي في الوطن العربي بحث في امكانية تداول السلطة (الاردن، دار دجلة، 2019)، ص58.

3- هيثم فيصل علي، "التداول السلمي للسلطة السياسية في المجتمع العربي دراسة سسيولوجية في المعوقات والتحديات العراق نموذجاً (1980- 2010)"، اطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية الآداب، جامعة عين الشمس، مصر، 2015، ص16- 17.

4- صفي الدين خربوش، تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات، 2004، متاح على الرابط الاتي:
https://2u.pw/GfNxd

التاريخ، فقد ساد وشاع في كافة المجتمعات الانسانية وهو النموذج التقليدي ، ويتم تداول او نقل السلطة عن طريق التعين من الحاكم السابق حسب ترتيب اسري متفق عليه، او عن طريق المبايعة من قبل الاسرة، وتاريخياً تمثلت اسانيد النظم الوراثية في مجموعة من العوامل هي: وجود تنظيم اجتماعي قبلي عشائري، بدائي تقليدي، تسود فيه علاقات الولاء الشخصي والاعتماد الاقتصادي وسيطرة على القوة الاقتصادية في المجتمع وانخفاض الوعي، وسيادة قيم تعبيرية او رمزية.[1]

اما النموذج الثاني فيتم عن طريق (النظام الدستوري، القانوني) ويكون مضمونة التنافس السياسي الديمقراطي، للوصول الى السلطة ممارستها، وعندما ينعقد الاتفاق بين القوى السياسية على اعتبار النظام السياسي ومن يمارس السلطة فيه مقبولاً ومحطرضا الجميع. ويتم انتقال السلطة وفقاً للقواعد الدستورية والقانونية والانتخابية، اذ تأخذ المسألة شكل التداول السلمي للسلطة بين الاحزاب والقوى السياسية وفقاً لنتائج صناديق الاقتراع. وهذا الاسلوب يختلف عن الاسلوب الثوري، ويشكل الاساس الموضوعي للتداول على السلطة في وجود التعددية الحزبية والسياسية، وهو لا يمكن ان يحصل الا في نظام سياسي ديمقراطي .[2]

2- الاسلوب الثوري او الانقلاب: وفي هذا الاسلوب يتم فيه استخدام القوى للاستيلاء على السلطة وممارسة الحكم، وهو يمثل نتيجة طبيعة عندما لا تمتلك المؤسسات السياسية القدرة اللازمة لتنظيم عملية التداول سلماً بسبب عدم استقرارها عن الصراع الاجتماعي واخفاقها في تحقيق التوازن بين القوى الاجتماعية وخضوعها لهيمنة أحدى هذه القوى، اذ تميل القوى السياسية الى التداول بطرق ثورية انقلابية اما لتغيير النظام السياسي كلياً او لتغيير جهاز الحكم. .[3]

ثالثاً: اشكال التداول على السلطة

---

[1]- حسين احمد علي فروان، "تداول السلطة السياسية واثرها على المجتمع اليمني 1962-1999م"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة ام درمان الاسلامية، السودان، 2001، ص25.

[2]- جاسم محمد احمد حمود، "التعاقب على السلطة في العراق المعاصر"، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 2014، ص5.

[3]- حسين علوان حسين، "التحول الديمقراطي واشكالية التعاقب على السلطة في الوطن العربي"، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد4، (مركز الدراسات الدولية: جامعة بغداد،1998)، ص166.

يتم تقسيم التداول عادة بالنظر الى حجم سيطرة النخبة السياسية الصاعدة الى الحكم على السلطتين التنفيذيتين والتشريعية والذي يتعلق عادة بتوقيت ونتائج الانتخابات الرئاسية البرلمانية.

1- التداول المطلق: وهو التداول الذي تدخل على اثره السلطة بكاملها الى المعارضة، ويأتي هذا النوع من التداول عادة في النظام البرلماني اثر فوز حزب او تكتل حزبي متجانس من المعارضة بالأغلبية المطلقة من الاصوات في الاقتراع العام مما يؤهله الى تشكيل الحكومة بمفردة.

ويتواجد التداول المطلق خصوصاً في نظام الحزبين. فكان تداول المحافظين والليبراليين من سنة (1832-1914) في بريطانيا تداولاً مطلقاً تدخل على اثره السلطة بأسرها الى المعارضة في حين يتسلم الحزب او الكتلة الفائزة بالأغلبية المطلقة في الانتخابات زمام السلطة.[1]

2- التداول النسبي: هو التداول الذي فيه قسم فقط من السلطة الى صف المعارضة. ويوجد هذا النوع من التداول في النظامين الرئاسي ونصف الرئاسي حيث يتم انتخاب الرئيس والبرلمان في فترات زمنية متباعدة. اذ وعلى نقيض التداول المطلق حيث تنتمي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية الى كتلة او حزب سياسي واحد حاصل على الاغلبية المطلقة من الاصوات فأن التداول النسبي يتيح سيطرة طرف من المعارضة على قسم فقط من السلطة والحزب الحاكم على القسم الاخر، اي بصورة اخرى ان تنتمي اغلبية البرلمان الى حزب او كتلة سياسية في الوقت الذي ينتمي فيه الرئيس الى حزب او كتلة سياسية اخرى. ويوجد هذا النوع من التداول خصوصاً في الولايات المتحدة الامريكية، اذ عادة ما لا يكون الرئيس من الاغلبية المسيطرة على الكونغرس. ففي الفترة الفاصلة بين سنة 1944 وسنة 1988 لم يحصل تداول مطلق على السلطة في الولايات المتحدة الامريكية الا مرة واحدة وذلك في سنة 1952 في عهد الرئيس (ايزنهاور) .[2]

3- التداول عبر وسيط: يوجد هذا النوع من التداول على السلطة خصوصاً في المانيا، اذ بحكم عدم حصول اي حزب على الاغلبية المطلقة في البرلمان يتم التداول عبر ترجيح حزب ثالث كفة احد الحزبين الرئيسين

---

[1]- فلاح كاظم الزهيري، "الديمقراطية والتداول السلمي لسلطة... حتمية الترابط"، المجلة الدولية والسياسية، العدد 22(المجلة العلمية الاكاديمية العراقية، 2012)، ص5.

[2]- سامر مؤيد عبد اللطيف، "ازمة التداول السلمي للسلطة التنفيذية ومستقبل التغيير في العالم العربي"، مجلة رسالة الحقوق، العدد2 (جامعة كربلاء: كلية القانون، 2013)، ص140.

(الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الاجتماعي الديمقراطي) من اجل تشكيل الحكومة. وقد مارس الحزب الليبرالي لمراحل طويلة دور المرجح لكفة احد هذين الحزبين من اجل السيطرة على السلطة.[1]

المطلب الثاني: اخفاقات حكم جماعة الاخوان المسلمين بعد استلام السلطة في مصر

لقد مرت جماعة الاخوان المسلمين في مصر بسلسلة من الاخفاقات من الناحية السياسية والايدولوجية والتنظيمية، كما عجزت الجماعة عن قراءة توازن القوى الحقيقي والواقع الاجتماعي والسياسي لما بعد مبارك والتصرف وفقاً لذلك[2]. وفي ما يلي اهم الاخفاقات او الاسباب التي أدت الى عزل الرئيس الاسبق "محمد مرسي" عن ادارة السلطة في مصر وهي:

اولاً: توسع صلاحيات رئيس الجمهورية:

اصطدمت جماعة الاخوان المسلمين طول فترة العام من الحكم في مصر بالعديد من هيئات الدولة والمؤسسات، بسبب رغبة الاخوان في ان تكون هي مصدر السلطة الاول في الدولة. وكان في مقدمة هذه المؤسسات المؤسسة القضائية، اذ حاول الاخوان تكراراً اضعاف السلطة القضائية ووضعها قيد التحكم، في اطار سعيهم لتركيز السلطة، اي عدم الفصل بين السلطات في الدولة، والسيطرة عليها، وهدفت الجماعة الى جعل الهيئات القضائية هيئات تابعة لها، وذلك يتناقض مع استقلالية القضاء[3]. اذ توالت القرارات الاخوانية وكان اول هذه القرارات هو قرار الرئيس "محمد مرسي" في 8 تموز 2012، بعودة مجلس الشعب، واستئناف عقد جلساته، الذي صدر قرار بحلة من المحكمة الدستورية العليا[4]. وأقاله النائب العام المستشار "عبد المجيد محمود" دون رغبته بقرار من الرئيس مرسي وتكليف احد مساعديه بهذا المنصب ،الامر الذي اثار

1- فلاح كاظم الزهيري، مصدر سبق ذكره، ص 5.

2-ASHRAF EL-SHERIF, "THE Egyptian Muslim Brotherhood's" CARNEGIE EN DOWMENT FOR INTERNATONAL PEACE, 2014, p10 .

3- وحيد عبد المجيد، "ازمة دستور 2012: توثيق وتحليل شهادة من داخل الجمعية التأسيسية"، **مجلة الديمقراطية**،العدد52 (دار المنظومة، 2013)، ص 35.

4- صفاء عزب، "القضاء المصري بين الاستغلال السياسي والتهديد بالتدويل" ، **صحيفة العرب الدولية**، العدد 12593 (الشرق الاوسط)، 21 أيار 2013.

غضب القضاة واعضاء النيابة العامة بتعليق العمل، كما عمل على اقصاء كبار قضاة المحكمة الدستورية العليا وأشار الى انتهاء عملهم بشكل قانوني عند سن الستين بعد ان كان الى سن السبعين، ومحاولة الاخوان طرح رؤى تتمحور في محاولة تشكيل المحكمة الدستورية من جديد ، وهذه كانت اولى خطوات النظام الجديد في مصر بعد ثورة 2011، التي اعتبرها القضاء انتهاك سيادة القانون، ومن هنا بدأت الاخلاف بين نظام مرسي والمؤسسات[1].

اعربت المحكمة الدستورية في يوم 9 تموز 2012 اثناء اجتماعها بشأن القرار الجمهوري الذي صدر حول دعوة مجلس الشعب للانعقاد، وعد هذا القرار اعتداء على السلطة القضائية الممثلة في المحكمة الدستورية العليا. كما اكد نادي القضاة ان عودة مجلس الشعب المنحل يهدم دولة القانون، كما صرح رئيس نادي القضاة المستشار أحمد الزند ، (أننا القضاة لن نطبق اي قانون يسنه هذا المجلس، واكد على انهم يعملون على الاضرار بمصر ووصفهم بانهم (الشوكة في ظهر الدولة)) .[2]

وتأتي بعد ذلك ازمة صياغة دستور 2012 بين الاخوان والقضاء، اذ تم البدء بانتخاب اللجنة التأسيسية للدستور في 3 آذار 2012، والاتفاق على تشكيل لجان فنية لتلقي الاقتراحات من النواب وافراد الشعب حول آلية أختار اعضاء الجمعية التأسيسية، وطريقة نسب تشكيلها حسب المادة 60 من الاعلان الدستوري التي تنص على دعوة المجلس الاعلى للقوات المسلحة لأعضاء مجلس الشعب والشورى لانتخاب الجمعية التأسيسية للدستور، والتي تتولى اعداد مشروع دستور جديد للبلاد[3]، وبعد أقل من شهر حلتها المحكمة الادارية العليا بعد وصفها بانها غير دستورية[*].

وتم بعد بذلك انتخاب اعضاء مجلسي الشعب والشورى لجمعية تأسيسية ثانية، تتولى اعداد مشروع صياغة الدستور الجديد، وكانت اغلبية مقاعد الجمعية التأسيسية الى الاحزاب والقوى الاسلامية، اذ حصلت على 34 مقعداً فيها، الذي اثارت ازمة كبيرة في مصر، بسبب فرض هذه الاغلبية الاسلامية ارادتها في صياغة

---

[1]– حسنين توفيق ابراهيم، "فجوة الانجاز وازمة الشرعية السياسية"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 51 (دار المنظومة، 2013)، ص49.

[2]– محمد عبدة حسين، "معارك القضاء المصري"، صحيفة العرب الدولية، العدد 12253 (الشرق الاوسط)، 15 حزيران 2012.

[3]– محمد صالح شطب، " النظام السياسي المصري: دراسة مقارنة بين دستوري 2012– 2014"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد 16 (المجلة الاكاديمية العراقية، 2019)، ص 170.

الدستور، الذي لا تحظى بتوافق وطني ولا تعبر عن مكونات الشعب الاساسية، وخاصة بعد وعود الرئيس مرسي في حملته الانتخابية بأعاده تشكيل اللجنة التأسيسية الثانية أكثر توازناً وعدالة من الاولى[1]، وتصاعدت الخلافات بين السلطة القضائية واللجنة التأسيسية بسبب قصور الدستور في الضمانات التي تدعم استقلال القضاء[2].

ان يوم 22 تشرين الثاني 2012، كان محاولة لتسريع انهاء المرحلة الانتقالية في مصر التي بدأت منذ تنحي مبارك عن السلطة، وتم الاعلان عن الدستور الجديد للبلاد، وهو انتفاضة خطيرة، لأنه محمل بدلالات ذات معنى عن طبيعة الحكم الذي سيكون علية حكم الرئيس محمد مرسي، والكثير من الاحزاب الليبرالية والوطنية والقومية التي رأت في هذا الاعلان الدستوري انقلاباً على الشرعية، وتأكيد على حكم الفرد، ومثل اعتداء على القانون وعلى الاعلانات الدستورية المختلفة [3].

وقد تضمن الاعلان الدستوري عدد من المواد التي تمكن الرئيس من فرض ديكتاتوريته الكاملة على القضاء وعلى شؤون البلاد، وهي:

1- أعادة التحقيقات في جرائم قتل وشروع في قتل المتظاهرين، وجرائم الارهاب التي ارتكبت ضد الثوار، بواسطة كل من تولى منصباً سياسياً في النظام السياسي السابق.

2- تعيين نائب عام جديد من بين اعضاء السلطة القضائية بقرار من رئيس الجمهورية، وكان ذلك يعني عزل النائب "عبد المجيد محمود المعين" منذ عام 2006.

(*) كان هناك اعتراض على تكوين اللجنة لأنها اعتبرت تمثيل غير مناسب لكل قوة المجتمع، حيث حظى الاسلاميون من حزب الحرية والعدالة وحزب النور السلفي بالأغلبية في الجمعية التأسيسية، بينما اتى تمثيل المرأة والشباب والمسيحين اقل مما يجب، وقد اصدرت المحكمة الادارية العليا بطلان الجمعية. المصدر نفسه.

[1]- Martin Scheinin, Others, Judges as Guardians of Constitutionalism and Human Rights, Cheltenham: Edward Elgar Publishing, Apr 29, 2016, p219.

[2]- David M Kirkham, State Responses to Minority Religions, Farnham: Ashgate Publishing, Ltd., Dec 6, 2013, pp55-56.

[3]- مصطفى بكري، **سقوط الاخوان المسلمين: اللحظات الاخيرة بين مرسي والسيسي**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2014)، ص77.

3- تمديد عمل الجمعية التأسيسية الخاصة بأعداد الدستور الجديد للبلاد، من 6 اشهر الى 8 اشهر من تاريخ تشكيلها[1].

4- تحصين الاعلانات الدستورية والقوانين والقرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية من الطعن عليها امام اية جهة قضائية.

5- عدم جواز حل مجلس الشورى او الجمعية التأسيسية من قبل اية جهة قضائية.

لكن هذا الاعلان ابرز تداعيات وخلافات، واصبح مادة خصبة لأثارة الفتن وانقسام الشارع السياسي المصري الى معسكرين متنافرين تسودهما علاقة الشك والريبة. اذ جاء اول رد على الاعلان الدستوري، قامت الاحزاب والقوى الوطنية والديمقراطية، بتأسيس (جبهة الانقاذ الوطني)، التي تطالب هذه بالتراجع عن هذا الإعلان، وبعضهم طالب الولايات المتحدة وأوروبا بمساندتهم في هذا المسعى، ولكن هذا الامر لاقى استجابة محدودة من الخارج، ولكنه لاقى صدى مدمراً في الداخل [2].

ثانياً: الاتجاه نحو اخونة مؤسسات الدولة

ابرز النقاط التي ادت الى تراجع حكم الاخوان هي "الاخونة" وهي مفردة لم يكن متعارف عليها من قبل، ومعناها صبغ الدولة بكل مؤسساتها بصبغة دينية إخوانية عن طريق تعيين الاشخاص المنتمين اليها في العديد من المناصب والمراكز والقطاعات المهمة بالدولة[3]. سيتم توضيح محاولات الاخوان على السلطة والدولة كالتالي:

أ- أخونة الوزارات: اتجه الاخوان اثناء مدة حكمهم في مصر باختراق الجهاز الاداري للدولة، عبر تصعيد كوادر إخوانية في المواقع القيادية بمختلف مؤسسات الدولة، وخاصة بعد تولي الدكتور هشام قنديل رئاسة الوزراء في مصر عام 2012، اتجه الاخوان للسيطرة على معظم الوزارات في حكومة قنديل، ولم يتوقف

---

[1]- جمال رفيق عوض عبادي، " تجربة الاخوان المسلمين في حكم مصر بعد ثورة 25 يناير واثرها على الحياة السياسية في مصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016، ص 105.

[2]- مصطفى بكري، مصدر سبق ذكره، ص78.

[3]- أحمد السيد سليم، "الاداء السياسي للتيارات الاسلامية في مصر منذ ثورة 25 يناير" في: محمد جبرون (محرر)، الاسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2013)، ص 433.

وجود هؤلاء على الوزارات التي ترأسها وزراء ينتمون للجماعة، بل امتدت لتشمل المستشارين ووكلاء الوزارات ومن أهم هذه الوزارات هي(التعليم، الصحة، المالية، التجارة، الاوقاف، الخ).[1]

جدول (1)

يوضح اسماء ومناصب قيادات الاخوان المسلمين في حكومة هشام قنديل

اسم الوزير	الوزارة
الدكتور اسامة ياسين	وزارة الشباب
صلاح عبد المقصود متولي	وزارة الاعلام
مصطفى السيد مسعد	وزارة التعليم العالي
حاتم عبد اللطيف	وزارة النقل والمواصلات
طارق وفيق محمد	وزارة الاسكان
خالد الازهري	وزارة القوى العاملة والهجرة
أحمد مكي	وزارة العدل
محمد علي بشر	التنمية المحلية

المصدر: أعد الجدول بتصرف الباحثة بعد الاطلاع على مجموعة من المصادر ومنها، شيرين محمد فهمي، "التغيير في هيكل الفرص السياسية في مراحل الحراك الثور : دراسة حالة جماعة الاخوان المسلمين في مصر"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2018، ص266.

ب_ أخونة الهيئة الاستشارية المعاونة للرئيس: احاط الرئيس مرسي نفسه بفريق رئاسي معاون له من جماعة الاخوان المسلمين، يتكون من اربعة مساعدين و17 مستشاراً، وتم تخصيص مكاتب لهم في مقر الرئاسة يجتمع فيها هؤلاء المستشارون، وقد اتضح من تشكيل الفريق الرئاسي سمة الازدواجية في المهام الملقاة على عاتق النخبة الاستشارية المحيطة بالرئيس ودون وجود خطوط فاصلة في برنامج عملها. وهذا ما ادى الى موجه من الاستقالات في صفوف مساعدي الرئيس ومستشاريه لاسيما بعد الاعلان الدستوري الذي اصدره الرئيس مرسي

1– DANIELA Pioppi, "Playing with fire: the Muslim Brotherhood and the Egyptian leviathan", The International spectator, (Room: Instituto affair internazionale, vol. 48, no. 4, December 20130), p10–11

يوم 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012، دون استشارة احد من مساعديه ومستشاريه، لتكشف عن مدى الخلل في اداء مؤسسة الرئاسة.[1]

ثالثاً: التداخل بين مؤسسة الرئاسة ومكتب الارشاد من يحكم مصر

انقسم الشارع المصري حول قضية جوهرية مهمه ادت الى الفشل السريع لمرسي في الشارع المصري وهي من يحكم مصر محمد مرسي ام مكتب الارشاد؟ وكانت هذه القضية مثار خلاف جديد اضاف اسباباً اخرى لتوسع الخلاف بين اطياف الشعب المصري بقواه السياسية والاجتماعية[2]. وان مرسي لم يكن رئيساً فعلياً للبلاد، او ان يكون ذا نهج خاص مستقل عن جماعة الاخوان المسلمين كتنظيم سياسي، وانما كان بحكم تكوينه واحوال ترشيحه ممثلاً عن جماعة الاخوان يتعامل كفرد في جماعة الإخوان وليس كرئيس للجمهورية، وهو ملتزم بتوجهات الجماعة وقرارات مكتب الإرشاد كأي عضو أو مسئول تنظيمي داخل الجماعة، فأما من الناحية الإدارية فكان مرسى المتحكم في إدارة أعضاء هيئة اللجنة بتوزيع الاختصاصات فيما بينهم، أما الجوانب الفنية في اتخاذ القرار فكانت تخضع الى مكتب الإرشاد.[3]دون مراعاة لثوابت الدولة وفي مقدمتها الحفاظ على المواطنة والوحدة الوطنية والامن القومي المصري .[4]

وقد تحدث القيادي المصري حمدين صباحي حول هذه المسألة، قائلاً في حوار مع موقع (24): من يحكم مصر هو مكتب ارشاد الجماعة، وحجم التداخل واضح في اتخاذ القرارات السياسية، وعلى الرئيس مرسي ان يدرك ان الشعب المصري انتخبه هو للحكم، ولم ينتخب جماعة الاخوان او مكتب الارشاد، واعيد عليه ما قلته من قبل: "أما اعتدلت او اعتزلت" .[5]

1- منار خيري رشاد حماد، "تطور اشكال الممارسة السياسية لجماعة الاخوان المسلمين في الفترة من 2010- 2012" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة ، 2016، ص221.

2- محمد شومان، "صعود وانهيار حكم الاخوان المسلمين في مصر"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 96(بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013)، ص15.

3- عبد اللطيف صبح، كيف حول الإخوان مؤسسة الرئاسة إلى لجنة نوعية داخل التنظيم، صحيفة اليوم السابع، 22 تشرين الثاني 2020، متاح على الموقع الاتي:

https://2u.pw/6rCpG

4- محمد شومان، مصدر سبق ذكره، ص15.

5- حمدين صباحي، مكتب الارشاد هو من يحكم مصر، موقع 24 الخبر بين لحظة وضحاها، متاح على الموقع الاتي:

https://2u.pw/GU1es

رابعاً: علاقة جماعة الاخوان المسلمين مع المؤسسة العسكرية

اتسمت العلاقة بين حركة جماعة الاخوان المسلمين والمؤسسة العسكرية، بعلاقة يشوبها التوتر والحذر ، وتبين ذلك اثناء تولي الرئيس محمد مرسي الرئاسة، واعلانه الدستور الجديد للبلاد ، انهى فيها حالة الازدواجية في السلطة وادارة البلاد، اذ انتزع سلطات رئيس الجمهورية كاملة، وقلص الدور السياسي للمجلس الاعلى للقوات المسلحة كمشرف على العملية الانتقالية بعد 25 كانون الثاني 2011، وبإصداره الاعلان الدستوري الجديد الغى العمل بالإعلان الدستوري المكمل في 17 حزيران 2011، وانفراد الرئيس بالسلطة التنفيذية بدون منازع، كما آلت اليه السلطة التشريعية حتى انتخاب برلمان جديد، واسترد سلطته كقائد أعلى للقوات المسلحة.[1]

وبعد حادثة رفح التي قتل فيها 16 جندياً من حرس الحدود المصري في سيناء على يد جماعة مسلحة، كانت الفرصة مواتية للرئيس محمد مرسي في اتخاذ بعض القرارات من اجل الانتقام من خصومه السياسيين، فقام بالإطاحة بالعديد من الجنرالات الاكثر نفوذ في المؤسسة العسكرية عن طريق اصدار قرارات مثل اقالة المشير طنطاوي رئيس المجلس العسكري ونابه اللواء سامي عنان، ورئيس المخابرات العامة مراد موافى، ورئيس الحرس الجمهوري محمد نجيب عبد السلام، ورئيس الشرطة العسكرية حمدي بدين، ومدير أمن القاهرة محسن مراد، ورئيس قوات الامن المركزي عماد الوكيل، واقالة اللواء صدقي صبحي قائد الجيش الثالث الميداني، الى رتبة الفريق وتعيينه رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة، واقالة الفريق مهاب مميش من منصب قائد القوات البحرية وتعيينه رئيساً لهيئة قناة السويس، وترقية اللواء عبد الفتاح السيسي مدير المخابرات الحربية الى رتبة فريق اول وتعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة ووزير للدفاع، وتعيين اللواء محمد العصار مساعداً لوزير الدفاع .[2]

وقد لقيت سلسلة القرارات التي قام بها الرئيس مرسي قلقاً من الجهات العسكرية، وبدأ الرئيس بفقد حلفائه من غير الاسلاميين بسبب التعينات الوزارية التي قام بها، وعد ذلك خطوة كبرى في أطار صراعه مع المؤسسة السكرية، فتحول التوتر الى حالة من الصراع والعداوة الصريحة، وهكذا تصاعدت الازمة عبر الاقوال والافعال

1– لخضر حبيطة، "الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وتأثيره على التحول السياسي في مصر بعد 25 يناير 2011"، مجلة مدارات سياسية، العدد 1825 (الجزائر: جامعة الاغواط، 2017)، ص248– 249.

2– عبد الاله كامل ابو ردن، "مدى تأثير التعديلات الدستورية بالمشهد السياسي في مصر"، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، العدد 1(الاردن: جامعة آل البيت، 2017)، ص21.

بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية، واصبحت الخيارات مفتوحة بين الطرفين، فجماعة الاخوان تطلق التصريحات والقرارات التي تربك الجيش، واعتبرته العقبة الوحيدة التي تقف في وجهها، وفي المقابل فأن الجيش ادرك ايضاً ان سعي الاخوان للإطاحة بقيادته هي محاولات جادة ومعركة اخيرة يريدون حسمها حتى يدوم حكمهم .[1]

خامساً: الاخفاق في مواجهة تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية

ورثت جماعة الاخوان المسلمين اوضاعاً اقتصادية متردية ومشكلات اجتماعية عميقة، الامر الذي يستدعي من هؤلاء اتخاذ العديد من التدابير والاجراءات، وصياغة بعض السياسيات التي من شأنها معالجة تلك المشكلات، كما ان الاخوان لم ينجحوا في طرح رؤية تضع البلاد على بدايات الطريق الصحيح، ومن تجلت ابرز مظاهر الازمة البنيوية التي عانتها مصر في ظل حكمهم من الناحية الاقتصادية هي افتقادهم لنموذج تنمية اقتصادية تستجيب لمطالب الكتلة السكانية المصرية الهائلة، واعتمادهم على الخطاب الدعوي الذي يعتقدون كافياً للتنمية ومواجهة التحديات الاقتصادية، وان المشروع الانتخابي الذي اعتمد عليه الرئيس مرسي للترويج لنفسه في الانتخابات اعتمد على الناحية الاقتصادية، ولكن في الحقيقة افتقر هذا المشروع لوضع الية واضحة يمكن عبرها تنفيذ خططه،.[2]

اما من الناحية الاجتماعية، اتسمت فترة حكم الاخوان بالاضطرابات الاجتماعية الخانقة ومنها، تراجع القدرة في مواجهة الاحتياجات من المنتجات الغذائية، ولم تعد مصر في وضع يمكنها من توفير نمو احتياجات البلاد من الطاقة، اذ ان قدرة البلد اصبحت شديدة الفقر على توليد الكهرباء وتوفير الوقود، فقد شهد قطاع الكهرباء اسو خدمة في تاريخه بسبب الانقطاع المتكرر ولفترات طويلة، وازمات في محطات التعبئة، وشح المواد البترولية من الاسواق، كما تأثرت اسواق العمل وتراجعت الخدمات الحكومية[3] (). كما شهد مجال التعليم انحدار ، سبب الاهتمام كان قائماً على كل ما يخص الدراسات الشرعية مما انعكس ذلك على الاخوان وانغلاقهم

[1] – مصطفى البكري، الجيش والاخوان.. اسرار خلف الستار (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013)، ص433.

[2]– شريف درويش اللبان، دعاء عادل محمود، "صعود مؤشرات الفشل: تعامل حكومة الاخوان مع الملف الاقتصادي اثناء حكم مرسي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة، 2016)، ص6.

[3]–صالح شمس الدين اسماعيل، اسباب سقوط حكم الاخوان (القاهر : شمس للنشر والاعلام، 2014)ص20.

الثقافي وعدم القدرة على متطلبات وثقافات العصر الحالي، كما تم تهميش الدور النسائي والتقليل من قدرهن وتجاهل احقيتهن في الكثير من الامور، وبهذا عبر افكار الاخوان عن نظام مغاير من القيم، كما كانت سياستهم تتسم بالفوضوية والتخريب في المجتمع .[1]

سادساً: تراجع السياسة الخارجية المصرية:

ارتكزت السياسة الخارجية لمصر في ظل حكم حسني مبارك لأكثر من 30 عاماً على ثلاث ركائز اساسية وهي، بناء علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة، والحفاظ على معاهدة السلام مع اسرائيل، وتعزيز أمن دول الخليج العربي[2]. اما في عهد الرئيس مرسي، فقد تراجعت السياسة الخارجية المصرية سواء عربياً او افريقياً او دولياً، وافتقرت الى المرونة والدبلوماسية، وذلك لتجاهله للكثير من الامور في ادارة العلاقات مع عدد من الدول العربية الشقيقة، مع تحركاته لتشكيل تحالفات سياسية مع الدول التي تؤيد فكر وفلسفة جماعة الاخوان المسلمين ومنها إيران وتركيا والسودان وباكستان .[3]

وقد ساعد هذا التخبط في السياسة الخارجية لمصر على فشل حكم الاخوان، بسبب عقيدتهم والطريقة الذي ينظرون بها للدول الغربية على اساس نابع من ايديولوجية خاصة بهم، فقامت أمريكا بمعاونة الأنظمة الوظيفية في السعودية والإمارات بالتنسيق لعمل انقلاب عسكري في مصر، والذي حدث بسهولة بسبب ثقة مرسي وجماعته في ولاء عبد الفتاح السيسي لهم.[4]

المطلب الثالث: نهاية حكم الاخوان المسلمين وحدوث ثورة 30 حزيران 3013

---

[1] – المصدر نفسه، ص 31.

[2] – Ahmed Morse, “Morsi’s Un– Revolutionary Foreign Policy”,Mel@75, 2013, https://www.mei.edu/publications/morsis-un-revolutionary-foreign-policy

[3] – معتز علي، الاخطاء القاتلة لمرسي في السياسة الخارجية.. لماذا فشل الاخوان، 2019، متاح على الرابط الاتي: https://2u.pw/a5rQI

[4] – نوار محمد عمر، "السياسة الخارجية للحركات الاسلامية: دراسة حالة جماعة الاخوان المسلمين في مصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2013، ص252.

بعد عامين ونصف من سقوط نظام مبارك، عادت الاضطرابات بشدة الى الشارع المصري، بسبب الاخفاقات التي قامت بها جماعة الاخوان المسلمين في عام من الحكم، وعلى اثرها تم خلع الجيش للرئيس المنتخب محمد مرسي، وابعاد الاخوان عن السلطة، وعادت الجماعة الى أسو من مرحلة الخمسينات فلم تصل الى مرحلة الجماعة المحظورة، وانما اصبحت جماعة ارهابية[1]. كما ادرك الشعب المصري ان حكم الاخوان هو امتداد لنظام مبارك واعوانه، وقد ادى الى تململ الشارع المصري ضد النظام الاخواني مدعوماً بالقوى الليبرالية ونفوذ الدولة العميقة[*] واضحت الحالة المصرية في ازمة حتى بلغت ذروتها في الثلاثين من حزيران عام 2013، وتم افساد تجربة حكم الاخوان بشكل سريع.[2]

ومن ناحية ترسخت القناعة التامة لدى القوى المعارضة بأن حكم الاخوان اصبح يمثل خطراً على تماسك الدولة والمجتمع، وان استمراره قد يؤدي الى صراع مجتمعي وانهيار كيان الدولة، وقد اجتمعت في التحرير القوى الثورية المتمثلة في جبهة الانقاذ الوطني وحركة 6 بريل وبعض الاحزاب السياسية الاخرى في الذكرى الثانية للثورة للتنديد بسياسات مرسي، فيما طالبة البعض بالرحيل .[3]

ومن ناحية أخرى ظهرت حركة "تمرد" في يوم 26 نيسان 2013، التي تأسست على يد مجموعة من الناشطين، لحشد المعارضة ضد إدارة الرئيس مرسي، وعلى ان تنجز الحركة مهمتها يوم 30 حزيران 2013، وهو التاريخ الذي تولى فيه الرئيس مرسي مهام صلاحياته كرئيس لمصر ، وقد قرر مؤسسو الحركة البدء بحملة لجمع التوقيعات كي تمكنها من الاستفادة من السخط الشعبي تجاه حكومة مرسي، وقد هدفت عريضة التوقيعات إلى إرسال إشارة بحجب الثقة عن الرئيس، ودعت إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وبالفعل نجحت حركة

---

[1]– نادية فاضل عباس فضلي، "النظام السياسي في مصر واشكالية العلاقة مع جماعة الاخوان المسلمين"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 65(مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية: جامعة بغداد، 2019)، ص115.

[*] الدولة العميقة هي عبارة عن تكتل وشبكة معقدة من العلاقات والتداخل بين اجهزة ومجموعات عسكرية وامنية وسياسية ومدنية ودينية لمقاومة اي تغيير يطرأ من شأنه او يهدد المصالح الحيوية التي يتوقف عليها وجود الدولة العميقة والقائمين عليها، المصدر : جمال

[2]– حسين سليمان فريد عبد الفتاح، "إشكالية العلاقة بين التيارات السلفية وجماعة الاخوان المسلمين واثرها على عملية التحول الديمقراطي في مصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2014، ص83.

[3]– سداد مولود سبع، "الاخوان المسلمون وتغيير النظام السياسي في مصر"، مجلة دراسات دولية، العدد 8(مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية: جامعة بغداد)، ص68.

تمرد من جمع 22 مليون توقيع .[1]إن الحركة ستتوجه إلى المحكمة الدستورية العليا لتسلمها هذه التوقيعات وتطالبها بسحب الشرعية من الرئيس من الرئيس مرسي وطبقاً للمادة الأولى من الدستور فإن الشعب هو مصدر السلطات وأن التعبير الشعبي عن عدم رضاه عن الرئيس يفوق الشرعية الانتخابية خاصة أن عدد الموقعين تخطى بكثير عدد من صوتوا للرئيس في الانتخابات، كما قام عدد كبير من النشطاء المنتمين للأحزاب والقوى المدنية بالتطوع في اطار الحملة، فضلاً عن الدعم التي حصلت علية من اجهزة الدولة المختلفة في فساح المجال لها كي تتوسع و تنتشر .[2]

قد لاقت حركة تمرد رفضاً مطلقاً من قبل جماعة الاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية الاخرى، اذ نعتتها بالعمالة للغرب، وان الاقباط ورائها ومن يرفضون المشروع الاسلامي والتطاول على الاسلام ورفض الشريعة، في محاولة من الاخوان للتأثير على الشارع المصري لرفض الحركة وعدم مؤازرتها، وفي هذا الوقت اعلنت الجماعة عن حركة "تجرد" التي تدعو الى بقاء الرئيس حتى انتهاء ولايته القانونية، وانها ستقوم بجمع 33 مليون صوت لتأييد الشرعية والاستقرار، موضحا ان مرسي رئيس نجح في انتخابات حرة ونزيهة تعبر عن ارادة الشعب، ومن هنا دخل المجتمع المصري حالة انقسام حقيقي واستقطاب لا يمكن معه العودة الى الوراء، وكان واضحاً للعيان الى اي درجة وصلت الحالة السياسية من الاحتقان والغضب وتبادل الاتهامات بين الفرقاء .[3]

خرجت الملايين الى الشوارع في مصر يوم 30 حزيران من العام 2013، احتجاجاً على سياسات الرئيس محمد مرسي في السلطة، واداؤه الذي لم يرتقي الى المستوى المطلوب، مطالبين بعزله واجراء انتخابات رئاسية مبكره، وقد ارتكزت التجمعات في ميدان التحرير وفي الميادين الرئيسية في عدد كبير من المحافظات، ولكن

1- مركز كارنيغي للشرق الاوسط، حركة تمرد، 2013، ص1، متاح على الرابط الاتي:
https://carnegie-mec.org/2013/08/19/ar-pub-54973

2 – حسين عمارة، "حركة تمرد المصرية من هم وماذا يريدون"، فيرنس 24، 2013، متاح على الرابط الاتي:
https://2u.pw/bIC8L

3 – جمال رفيق عوض عبادي، مصدر سبق ذكره، ص128.

رفض الرئيس مطالب الشعب، وهذا ما دفع جماعة الاخوان ومن ناصرها من تحالف دعم الشرعية الى الاعتصام منذ 28 حزيران في رابعة العدوية وفي ميدان النهضة.[1]

وانطلاقاً مما تقدم وخوفاً من حالة الاحتقان التي وصلت اليها الحالة العامة في مصر ، قامت القيادة العامة للقوات المسلحة في اليوم الاول من حزيران 2013 بإصدار بياناً يحدد مهلة 48 ساعة للقوى السياسة على ان تلبي مطالب الشعب، واذا لم تنفذ ذلك في هذه المدة، فأن القوات المسلحة ستعلن عن خارطة مستقبل واجراءات تشرف على تنفيذها بمشاركة جميع الاطياف والاتجاهات الوطنية المخلصة بما فيها الشباب دون اقصاء لاحد[2].

القى الرئيس خطاباً في اليوم الثاني من حزيران اكد فيه على تحدي ارادة الشعب، وقال " ان الشعب اصدر دستوراً كلفني فيه بمهام محددة وادارة البلاد، وانني لا بد ان التزم بهذه الشرعية وبهذا الدستور وليس امامي من خيار سوى تحمل المسؤولية"، اذ زادت حدة الاحتقان في الشارع المصري بعد هذا الخطاب، وعلى خلفية هذه الاحداث قام خمس من الوزراء تقديم استقالاتهم من الحكومة المصرية، وفي نفس اليوم استقال مستشار الرئيس للشؤون العسكرية الفريق سامي عنان، مع تقديم 30 عضواً في مجلس الشورى استقالاتهم بعد رفض مطلبهم الرئيس مرسي في اجراءات انتخابات مبكرة خوفاً من عودة الجيش الى الحكم في مصر.[3]

وفي اليوم الموالي، ورداً على رفض الرئيس مرسي وجماعة الاخوان المسلمين لبيان القوات المسلحة، اعلن وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي بالتوافق والاجتماع مع بعض شخصيات القوى الوطنية والاحزاب السياسية القومية والليبرالية والاسلامية، ومن بينهم (محمد البرادعي، وشيخ الازهر احمد الطيب، والبابا تواضروس الثاني، وممثل عن حزب النور، وممثل عن حركة تمر)، اعلن فيه اعفاء الرئيس محمد مرسي من السلطة وتسليم ادارة شؤون البلاد الى رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار "عدلي منصور" واعتباره رئيساً مؤقتاً للبلاد،

1– نجلاء محمد السيد محمد يوسف، "تنمية قيم المواطنة لطلاب التعليم الثانوي العام في ضوء التحولات السياسية المعاصرة للمجتمع المصري"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بورسعيد ، مصر ، 2014، ص 24.

2– مصطفى بكري، السيسي : الطريق الى استعادة الدولة المصرية (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2014)، ص82–83.

3–المصدر نفسه، ص .85

ورسم خارطة طريق مستقبل تتضمن خطوات اولية من اجل تحقيق بناء مجتمع مصري قوي متماسك، لا يقصي احد من ابنائه[1]، وقد تضمن البيان عدد من النقاط اهمها:-

1- اجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وعلى ان يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا ادارة شؤون البلاد في المرحلة الانتقالية.

2- تعطيل العمل بالدستور المؤقت، وتشكيل لجنة تضم كافة الاطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة.

3- يؤدي رئيس المحكمة الدستورية العليا اليمين امام الجمعية العامة للمحكمة.

4- دمج الشباب في مؤسسات الدولة ليكون شريكاً في القرار كمساعدين للوزراء او المحافظين ومواقع السلطة التنفيذية المختلفة[2].

وان احداث ثلاثين حزيران هي تعبير عن ارادة شعب له مطالب من السلطة الحاكمة، كما كان الوضع في ثورة 25 كانون الثاني، صحيح ان الشعب تحرك في كلا الحالتين لتغيير الوضع السياسي وتنحية الرئيس الحاكم، لكن في كلا الحالتين الجيش مارس دوراً اساسياً في انحيازه لصالح الشعب وارادته، وكما قال الدكتور عمر حمزاوي: "ما حدث في ثلاثين حزيران ثورة بانقلاب ناعم" [3].

قامت الشرطة المصرية في يوم 14 آب 2013، بفض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة بالقوة، مما خلف اعداد من القتلى والجرحى. اذ اصدرت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة في 23 ايلول بحظر انشطة جماعة الاخوان المسلمين واي مؤسسة تابعة لها، والتحفظ على جميع الاملاك والعقارات، والاموال المملوكة للأشخاص المنتمين لها، وتم اعلان حركة الاخوان "منظمة ارهابية" من طرف الحكومة المصرية، وقررت محاكمة قياداتها واعضائها بتهمة الارهاب، اما الرئيس المعزول مرسي فقد تمت محاكمته في جلسات في قضايا التحريض على العنف.[4]

1- عمرو محمود الشوبكي، "كيف سقط حكم الاخوان"، مركز كارنيغي للشرق الاوسط ، 2013. ص1، متاح على الرابط الاتي:
https://carnegie-mec.org/2013/08/01/ar-pub-52525

2- محمد نور الدين، "تحديات ثورة 30 يونيو، مجلة شؤون الاوسط، العدد 145 (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2013)، ص3.

3- جمال رفيق عوض عبادي، مصدر سبق ذكره، ص132.

4 - لخضر حبيطة، مصدر سبق ذكره، ص 252.

الخاتمة:

طبقاً مما تقدم كانت فترة السنة من حكم محمد مرسي في مصر صعبة وغير مستقرة، بالنسبة الى جماعة الاخوان المسلمين التي لم تكن متهيئة للحكم، فبعد النجاحات التي حققتها الجماعة في انتخابات 2012 واستلامها السلطة، لم تستطيع الحفاظ على تلك النجاحات، فسرعان ما تحولت الى فشل الحكم بسبب الاخطاء في ممارسة السلطة، التي ادت الى التراجع المستمر في شعبيتها الداخلية والخارجية، نتيجة عدم تحقيق الجماعة اي اصلاح في البلد من جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية،؛ فضلا عن انتهاجها سياسة الاخونة على مفاصل الدولة واحكام السيطرة عليها، ناهيك عن توسع صلاحيات رئيس الدولة، مما ادى الى انتفاضة الشارع المصري ضد حكم الاخوان يوم 30 حزيران 2013، وتدخل المؤسسة العسكرية في انهاء حكم محمد مرسي في مصر.

Conclusion:

According to the foregoing, the one-year period of Muhammad Morsi's rule in Egypt was difficult and unstable, with regard to the Muslim Brotherhood, which was not ready for rule. After the successes achieved by the group in the 2012 elections and its assumption of power, it was unable to maintain those successes, and it quickly turned into a failure. ruling due to errors in the exercise of power, which led to a continuous decline in its internal and external popularity, as a result of the group's failure to achieve any reform in the country in all political, economic and social fields; In addition to its pursuit of the Brotherhood's policy on the joints of the state and its tight control over it, not to mention the expansion of the powers of the head of state, which led to the Egyptian street uprising against the Brotherhood's rule on June 30, 2013, and the military establishment's intervention in ending the rule of Mohamed Morsi in Egypt.

قائمة المصادر

اولاً: الكتب العربية والمترجمة:

1- قاسم علوان سعيد، التحول الديمقراطي في الوطن العربي بحث في امكانية تداول السلطة (الاردن، دار دجلة، 2019).

2- صالح شمس الدين اسماعيل، اسباب سقوط حكم الاخوان (القاهر: شمس للنشر والاعلام، 2014).

3- مصطفى بكري، السيسي : الطريق الى استعادة الدولة المصرية (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2014).

4- مصطفى البكري، الجيش والاخوان.. اسرار خلف الستار (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013).

5- مصطفى بكري، سقوط الاخوان المسلمين: اللحظات الاخيرة بين مرسي والسيسي، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2014).

ثانياً: البحوث المنشورة في كتب:

6- أحمد السيد سليم، "الاداء السياسي للتيارات الاسلامية في مصر منذ ثورة 25 يناير" في: محمد جبرون (محرر)، الاسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2013.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

1- السنوسي احمد ايمن مجد الدين، "مبدأ التداول على السلطة في التشريعات الجزائرية"، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، 2016.

2- جمال رفيق عوض عبادي، " تجربة الاخوان المسلمين في حكم مصر بعد ثورة 25 يناير واثرها على الحياة السياسية في مصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016.

3- حسين احمد علي فروان، "تداول السلطة السياسية واثرها على المجتمع اليمني 1962-1999م"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة ام درمان الاسلامية، السودان، 2001.

4- حسين سليمان فريد عبد الفتاح، "إشكالية العلاقة بين التيارات السلفية وجماعة الاخوان المسلمين واثرها على عملية التحول الديمقراطي في مصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2014.

4- جاسم محمد احمد حمود، "التعاقب على السلطة في العراق المعاصر"، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 2014.

5- هيثم فيصل علي، "التداول السلمي للسلطة السياسية في المجتمع العربي دراسة سسيولوجية في المعوقات والتحديات العراق نموذجاً (1980- 2010)"، اطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية الآداب، جامعة عين الشمس، مصر، 2015.

6- منار خيري رشاد حماد، "تطور اشكال الممارسة السياسية لجماعة الاخوان المسلمين في الفترة من 2010- 2012" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة ، 2016.

7- نجلاء محمد السيد محمد يوسف، "تنمية قيم المواطنة لطلاب التعليم الثانوي العام في ضوء التحولات السياسية المعاصرة للمجتمع المصري"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بورسعيد ، مصر، 2014.

8- نوار محمد عمر، "السياسة الخارجية للحركات الاسلامية: دراسة حالة جماعة الاخوان المسلمين في مصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2013.

رابعاً: الدوريات والمجلات:

1-حسين علوان حسين، "التحول الديمقراطي واشكالية التعاقب على السلطة في الوطن العربي"، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد4، (مركز الدراسات الدولية: جامعة بغداد،1998).

2- حسنين توفيق ابراهيم، "فجوة الانجاز وازمة الشرعية السياسية"، مجلة الديمقراطية، العدد 51 (دار المنظومة، 2013).

3- خيري عبد الرزاق جاسم، "جدلية العلاقة بين المعارضة السياسية وتداول السلطة"، المجلة الاكاديمية العراقية، العدد 6 (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية: جامعة بغداد، 2020).

4- سامر مؤيد عبد اللطيف، "ازمة التداول السلمي للسلطة التنفيذية ومستقبل التغيير في العالم العربي"، مجلة رسالة الحقوق، العدد2 (جامعة كربلاء: كلية القانون، 2013).

5- سداد مولود سبع، "الاخوان المسلمون وتغيير النظام السياسي في مصر"، مجلة دراسات دولية، العدد 8(مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية: جامعة بغداد).

6 شريف درويش اللبان، دعاء عادل محمود، "صعود مؤشرات الفشل: تعامل حكومة الاخوان مع الملف الاقتصادي اثناء حكم مرسي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة، 2016).

7- فلاح كاظم الزهيري، "الديمقراطية والتداول السلمي لسلطة... حتمية الترابط"، المجلة الدولية والسياسية، العدد 22(المجلة العلمية الاكاديمية العراقية، 2012).

8- عبد الاله كامل ابو ردن، "مدى تأثير التعديلات الدستورية بالمشهد السياسي في مصر"، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، العدد 1(الاردن: جامعة آل البيت، 2017).

9- لخضر حبيطة، "الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وتأثيره على التحول السياسي في مصر بعد 25 يناير 2011"، مجلة مدارات سياسية، العدد 1825 (الجزائر: جامعة الاغواط، 2017).

10- وحيد عبد المجيد، "ازمة دستور 2012: توثيق وتحليل شهادة من داخل الجمعية التأسيسية"، مجلة الديمقراطية، العدد52 (دار المنظومة، 2013).

11- محمد شومان، "صعود وانهيار حكم الاخوان المسلمين في مصر"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 96(بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013).

12- نادية فاضل عباس فضلي، "النظام السياسي في مصر واشكالية العلاقة مع جماعة الاخوان المسلمين"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 65(مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية: جامعة بغداد، 2019).

13- نور الدين، "تحديات ثورة 30 يونيو، مجلة شؤون الاوسط، العدد 145 (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2013).

خامساً: الصحف:

1. صفاء عزب، "القضاء المصري بين الاستغلال السياسي والتهديد بالتدويل" ، صحيفة العرب الدولية، العدد 12593 (الشرق الاوسط)، 21 أيار 2013.

2. محمد عبدة حسين، "معارك القضاء المصري"، صحيفة العرب الدولية، العدد 12253 (الشرق الاوسط)، 15 حزيران 2012.

سادساً: المصادر الاجنبية:

1- ASHRAF EL-SHERIF, "THE Egyptian Muslim Brotherhood's" CARNEGIE EN DOWMENT FOR INTERNATONAL PEACE, 2014, p10 .

2- Martin Scheinin, Others, "Judges as Guardians of Constitutionalism and Human Rights", Cheltenham: Edward Elgar Publishing, 2016, p219.

3-David M Kirkham, "State Responses to Minority Religions", Farnham: Ashgate ublishing,Ltd., Dec 6, 2013, pp55-56.

4- DANIELA Pioppi, "Playing with fire: the Muslim Brotherhood and the Egyptian leviathan" The International spectator, Room: Instituto affair internazionale, vol. 48, no. 4, December 20130, p10-11

سابعاً: شبكة المعلومات الدولية:-

1- حمدين صباحي، مكتب الارشاد هو من يحكم مصر، موقع 24 الخبر بين لحظة وضحاها، متاح على الموقع الاتي:

https://2u.pw/GU1es

2- صفي الدين خربوش، تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات، 2004، متاح على الرابط الاتي:

https://2u.pw/GfNxd

3- عبد اللطيف صبح، كيف حول الإخوان مؤسسة الرئاسة إلى لجنة نوعية داخل التنظيم، صحيفة اليوم السابع، 22 تشرين الثاني 2020، متاح على الموقع الاتي:

https://2u.pw/6rCpG

4- عمرو محمود الشوبكي، "كيف سقط حكم الاخوان"، مركز كارنيغي للشرق الاوسط ، 2013. ص1، متاح على الرابط الاتي:

https://carnegie-mec.org/2013/08/01/ar-pub-52525

5 - معتز علي، الاخطاء القاتلة لمرسي في السياسة الخارجية.. لماذا فشل الاخوان، 2019، متاح على الرابط الاتي:

https://2u.pw/a5rQI

6- Ahmed Morse, "Morsi's Un- Revolutionary Foreign Policy",Mel@75, 2013,

https://www.mei.edu/publications/morsis-un-revolutionary-foreign-policy

Source list:

First: Arabic and translated books:

1- Qassem Alwan Saeed, Democratic Transformation in the Arab World, Discussing the Possibility of Devolving Power (Jordan, Dar Degla, 2019).

2- Salih Shams al-Din Ismail, Reasons for the Fall of the Brotherhood's Rule (Cairo: Shams for Publishing and Media, 2014).

3- Mostafa Bakry, Al-Sisi: The Path to the Restoration of the Egyptian State (Cairo: The Egyptian Lebanese House, 2014).

4- Mustafa al-Bakri, The Army and the Brotherhood... Secrets Behind the Curtain (Cairo: The Egyptian Lebanese House, 2013).

5- Mustafa Bakri, The Fall of the Muslim Brotherhood: The Last Moments between Morsi and Sisi, (Cairo: The Egyptian Lebanese House, 2014).

Second: Research published in books:

6- Ahmed El-Sayed Selim, "The Political Performance of Islamic Currents in Egypt Since the January 25 Revolution," in: Mohamed Jabron (ed.), Islamists and the Democratic System of Government (Doha: Arab Center for Research and Policy Studies, 2013.

Third: Theses and university dissertations:

1- Al-Senussi Ahmed Ayman Majd Al-Din, "The Principle of Devolution of Power in Algerian Legislation," an unpublished master's thesis, Kasdi Merbah University – Ouargla, Algeria, 2016.

2- Gamal Rafiq Awad Abadi, "The Muslim Brotherhood's Experience in Governing Egypt after the January 25 Revolution and its Impact on Political Life in Egypt," an unpublished master's thesis, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Palestine, 2016.

3- Hussein Ahmed Ali Farwan, "The Circulation of Political Power and Its Impact on Yemeni Society 1962-1999," an unpublished master's thesis, Faculty of Economics and Political Science, Omdurman Islamic University, Sudan, 2001.

4- Hussein Suleiman Farid Abdel-Fattah, "The problematic relationship between Salafist currents and the Muslim Brotherhood and its impact on the process of democratic transition in Egypt," an unpublished master's thesis, Graduate School, An-Najah National University, Palestine, 2014.

4- Jasim Muhammad Ahmad Hammoud, "The Succession of Power in Contemporary Iraq," an unpublished master's thesis, College of Political Science, University of Baghdad, Iraq, 2014.

5- Haitham Faisal Ali, "The Peaceful Transfer of Political Power in Arab Society, A Sociological Study of Obstacles and Challenges, Iraq as a Model (1980-2010)", Unpublished PhD thesis, Faculty of Arts, Ain Al-Shams University, Egypt, 2015.

6- Manar Khairy Rashad Hammad, "The evolution of the forms of political practice of the Muslim Brotherhood in the period from 2010-2012," an unpublished master's thesis, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, Cairo, 2016.

7- Naglaa Mohamed El-Sayed Mohamed Youssef, "Developing Citizenship Values for General Secondary Education Students in Light of Contemporary Political Transformations in Egyptian Society," Unpublished Master's Thesis, Faculty of Education, Port Said University, Egypt, 2014.

8- Nawar Mohamed Omar, "Foreign Policy of Islamic Movements: A Case Study of the Muslim Brotherhood in Egypt," an unpublished master's thesis, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, Egypt, 2013.

Fourth: Periodicals and magazines:

1- Hussein Alwan Hussein, "Democratic Transformation and the Problem of Succession to Power in the Arab World," Journal of Strategic Studies, Issue 4, (Center for International Studies: University of Baghdad, 1998).

2- Hassanein Tawfiq Ibrahim, "The Achievement Gap and the Crisis of Political Legitimacy," Democracy Magazine, Issue 51 (Dar Al-Mandumah, 2013).

3- Khairy Abdul-Razzaq Jassim, "The dialectic of the relationship between the political opposition and the transfer of power," the Iraqi Academic Journal, Issue 6 (Center for Strategic and International Studies: University of Baghdad, 2020).

4- Samer Muayad Abdel Latif, "The Crisis of Peaceful Transfer of Executive Authority and the Future of Change in the Arab World," Resala al-Haqooq Journal, Issue 2 (University of Karbala: Faculty of Law, 2013).

5- Sadad Mouloud Sabaa, "The Muslim Brotherhood and Changing the Political Regime in Egypt," Journal of International Studies, Issue 8 (Center for Strategic and International Studies: University of Baghdad).

6 Sherif Darwish Al-Labban, Doaa Adel Mahmoud, "The Rise of Indicators of Failure: The Brotherhood's Government's Dealing with the Economic File During Morsi's Rule," Arab Center for Research and Policy Studies (Doha, 2016).

7- Falah Kazem Al-Zuhairi, "Democracy and the peaceful transfer of power ... the inevitability of interdependence," International and Political Journal, Issue 22 (Iraqi Academic Scientific Journal, 2012).

8- Abd al-Ilah Kamel Abu Rudan, "The Extent of the Impact of Constitutional Amendments on the Political Scene in Egypt," Journal of Sharia Sciences and Law Studies, Issue 1 (Jordan: Al al-Bayt University, 2017).

9- Lakhdar Hbeita, "The Political Role of the Military Institution and its Impact on the Political Transformation in Egypt after January 25, 2011," Political Orbits Magazine, Issue 1825 (Algeria: University of Laghouat, 2017).

10- Waheed Abdel Majeed, "The Crisis of the 2012 Constitution: Documentation and Analysis of Testimony from within the Constituent Assembly," Democracy Magazine, Issue 52 (Dar Al-Mandumah, 2013).

11- Muhammad Shoman, "The Rise and Collapse of Muslim Brotherhood Rule in Egypt," Journal of Palestinian Studies, Issue 96 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 2013).

12- Nadia Fadel Abbas Fadli, "The Political System in Egypt and the Problematic Relationship with the Muslim Brotherhood," Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, Issue 65 (Center for Strategic and International Studies: University of Baghdad, 2019).

13- Noureddine, "Challenges of the June 30 Revolution," Shu'un al-Awsat Magazine, Issue 145 (Beirut: Center for Strategic Studies, 2013).

Fifth: Newspapers:

1. Safa Azab, "The Egyptian judiciary between political exploitation and the threat of internationalization," Al-Arab International Newspaper, Issue 12593 (Asharq Al-Awsat), May 21, 2013.

2. Muhammad Abda Hussein, "Battles for the Egyptian Judiciary," Al-Arab International Newspaper, Issue 12253 (Asharq Al-Awsat), June 15, 2012.

Sex: International Information Network:

1- Hamdeen Sabahi, The Guidance Office is the One Who Rules Egypt, 24 News website from a moment to day, available on the following website:

https://2u.pw/GU1es

2- Safieddine Kharbush, The Transfer of Power in the Arab World Between Legislation and Applications, 2004, available at the following link:

https://2u.pw/GfNxd

3- Abd al-Latif Sobh, How did the Brotherhood transform the Presidency into a qualitative committee within the organization, Youm7 newspaper, November 22, 2020, available at the following website:

https://2u.pw/6rCpG

4- Amr Mahmoud Al-Shobaki, "How Did the Brotherhood's Rule Fall", Carnegie Middle East Center, 2013, pg. 1, available at the following link:

https://carnegie-mec.org/2013/08/01/ar-pub-52525

5- Moataz Ali, The Fatal Mistakes of Morsi in Foreign Policy.. Why the Brotherhood Failed, 2019, available at the following link:

https://2u.pw/a5rQI

Seventh: Foreign sources:

1- ASHRAF EL-SHERIF, "THE Egyptian Muslim Brotherhood's" CARNEGIE EN DOWMENT FOR INTERNATONAL PEACE, 2014.

2- Martin Scheinin, Others, "Judges as Guardians of Constitutionalism and Human Rights",

Cheltenham: Edward Elgar Publishing, 2016.

3-David M Kirkham, "State Responses to Minority Religions", Farnham: Ashgate ublishing,Ltd., Dec 6, 2013.

4- DANIELA Pioppi, "Playing with fire: the Muslim Brotherhood and the Egyptian leviathan" The International spectator, Room: Instituto affair internazionale, vol. 48, no. 4, December 2013.